رقم الوثيقة: MDE 01/001/2003=W (وثيقة عامة)
بيان صحفي رقم : MNN
NT يناير/كانون الثاني OMMP

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا : وزراء الإعلام والداخلية يجب أن يعالجوا قضية تضييق الخناق على حرية التعبير

مع اختتام اجتماع وزراء الإعلام والداخلية العرب في تونس، كررت منظمة العفو الدولية الإعراب عن قلقها من أن الإجراءات التي تم الاتفاق عليها لمحاربة 'الإرهاب'، يمكن أن تؤدي إلى فرض المزيد من القيود على حرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة.

وقالت منظمة العفو الدولية إن "إجراءات منع 'الإرهاب' لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت تحترم حقوق الإنسان وتحميها. فالأمن وحقوق الإنسان يسيران جنباً إلى جنب – وليسا خيارين بديلين لبعضهما البعض".

ورغم ذلك، فإنه منذ اعتماد الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (الاتفاقية) في العام NVVU، يبدو أن احترام حقوق الإنسان شهد المزيد من التراجع باسم 'الأمن القومي'. ومن الواضح أن بعض أحكام الاتفاقية تهدد الحق في حرية التعبير، بما في ذلك الإجراءات التي تهدف، بحسب الاتفاقية، إلى تعزيز 'الخدمات الإعلامية' لقوات الأمن.

وقد فتح هذا الاجتماع الأخير للوزراء العرب، الذين التقوا للاتفاق على استراتيجية لمحاربة 'الإرهاب'، الباب لتوسيع أحكام الاتفاقية التي تتناول الإعلام لتشمل شبكة الإنترنت. وبوجه خاص تم الاتفاق على أن طبع أو نشر أي شيء يمكن أن يروج 'للإرهاب' أو يشجعه يجب أن يشكل جريمة يُعاقب عليها جنائياً. وفي غياب تعريف قانوني واضح لمصطلحات 'الإرهاب' و'العنف' و'الأغراض الإرهابية' والهجمات 'الإرهابية'، ثمة خطر في الاستمرار في إساءة استخدام الاتفاقية، كما يحدث حالياً، لمعاقبة أشخاص على أعمال غير مقرونة بالعنف، ومن ضمنها تلك المتعلقة بحرية التعبير والأنشطة ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وحثت المنظمة السلطات على "وجوب الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن أي شخص يُعتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير باعتباره سجين رأي".

وتُذكِّر منظمة العفو الدولية الحكومات بالواجبات المترتبة عليها في احترام حرية التعبير والإعلام وحمايتها، كما هي مكرسة في المادة NV من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية اللذين يشكل العديد من الدول العربية أطرافاً فيهما.

وتذكِّر منظمة العفو الدولية الحكومات العربية تحديداً بمسؤولياتها وواجباتها في حماية حقوق الإنسان وإعلاء شأنها بموجب إعلان الأمم المتحدة الخاص بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً. وتقر المادة S(ب) من الإعلان بحق الجميع، بصورة فردية أو بالاشتراك مع الآخرين في أن 'ينشروا بحرية أو أن يبلغوا الآخرين أو ينقلوا لهم آراء ومعلومات ومعارف حول جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية'.

ويساور منظمة العفو الدولية القلق من أن الإجراءات المقترحة التي وافق عليها الاجتماع في مجال الإعلام يمكن أن تنتهك بصورة جدية حرية التعبير التي تراجعت أصلاً بفعل الرقابة والتخويف والاضطهاد الروتينيين للصحفيين والناشرين وأصحاب وسائل الإعلام المستقلة. والحالات التالية هي من جملة حالات راهنة عديدة تتعلق بحرية التعبير في المنطقة وتشكل موضوعاً لحملات منظمة العفو الدولية :

مصر
في OS ديسمبر/كانون الأول OMMO قُبض على ناشطين اثنين من نشطاء حقوق الإنسان – هما هاني رياض وتامر سليمان – خلال بعثة بحثية في محافظة سوهاج نيابة عن المركز المصري للحق في السكن. واعتقل الرجلان اللذان أُطلق سراحهما ثم أُلقي القبض عليهما مجدداً في اليوم ذاته، حتى S يناير/كانون الثاني OMMP بعدة تهم، من ضمنها "التحريض على النزاع الأهلي" و"ممارسة مهنة من دون تصريح" وهي إشارة إلى اتهامهما بالتظاهر بأنهما صحفيان. لكن الرجلين يؤكدان أنه عندما أوقفهما رجال أمن الدولة، عرَّفا عن نفسيهما بوضوح على أنهما ممثلان للمركز المصري للحق في السكن. وكان قد تم توقيف هاني رياض في فترة سابقة من ذلك الأسبوع واعتُقل لمدة ثلاثة أيام بزعم توزيعه منشورات تدعو إلى القيام بمظاهرة أمام السفارة القطرية احتجاجاً على مشاركة قطر في حرب محتملة ضد العراق. وخلال الاعتقال، زعم هاني رياض أنه تعرض للضرب والإهانة والتهديد.

الأردن
في N يناير/كانون الثاني OMMP ألقى أفراد في قوات الأمن الأردنية القبض على علاء عبد الجواد برقان، وهو مسؤول العلاقات العامة ف NM? اتحاد النقابات المهنية الأردنية، في منـزله بالزرقاء. ومنذ ذلك الحين احتُجز بمعزل عن العالم الخارجي. وكان علاء عبد الجواد برقان أميناً عاماً سابقاً للجنة مناهضة التطبيع التابعة لـ JPA التي جرى حظرها مؤخراً، والتي انتقد أنصارها بشدة اتفاقية السلام الموقعة بين إسرائيل والأردن. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي احتُجز لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير. ويأتي اعتقال برقان عقب سلسلة

اعتقالات لمنتقدي الحكومة جرت في الأشهر الأخيرة، واشتملت على النقابيين والصحفيين.

الكويت
في أكتوبر/تشرين الأول OMMO، انتقد وزراء الإعلام في مجلس التعاون لدول الخليج العربية مضمون بعض البرامج التي تبثها قناة الجزيرة وحذروها من إمكانية مقاطعتها إذا لم تخفف من لهجة برامجها المثيرة للجدل. وقد أغلقت الكويت المكتب المحلي لتلفزيون الجزيرة في O نوفمبر/تشرين الثاني بسبب افتقارها المزعوم إلى الموضوعية في تغطيتها.

لبنان
أغلقت الحكومة محطة أم تي في التلفزيونية بسبب ارتباطها المزعوم بالمعارضة وذلك في نوفمبر/تشرين الثاني OMMO، وظلت مغلقة بأمر من الحكمة. وصدر أمر بإيقاف البث مؤقتاً في قناة تلفزيونية أخرى، هي تلفزيون الجديد، لأنها كانت تعتزم بث برنامج ينتقد المملكة العربية السعودية.

المملكة العربية السعودية
ورد أنه تم إلقاء القبض على صالح بالحارث اليمني، وهو صحفي يعمل في صحيفة اليوم، في رحيمة بالمنطقة الشرقية في يونيو/حزيران – يوليو/تموز OMMM لأنه وافى تلفزيون الجزيرة بأخبار تتعلق بالمصادمات التي وقعت بين الإسماعيليين والسلطات السعودية. وبحسب ما ورد حُكم على صالح بالسجن مدة سبع سنوات، وهو معتقل حالياً في سجن الدمام.

سوريا
في OP ديسمبر/كانون الأول OMMO، قبض أفراد قوات الأمن على إبراهيم حميدي الذي يعمل مراسلاً لصحيفة الحياة العربية التي تصدر في لندن، واحتُجز منذ ذلك الحين بمعزل عن العالم الخارجي بتهم 'نشر معلومات كاذبة'. ولتوقيفه علاقة بمقالة نشرها في OM ديسمبر/كانون الأول حول الاستعدادات الجارية في سوريا لوصول اللاجئين العراقيين خلال حرب يحتمل نشوبها. وبحسب ما ورد أُحيلت القضية على محكمة أمن الدولة. وتعتبره منظمة الدولية سجين رأي معتقلاً لمجرد ممارسة حقه في حرية التعبير.

تونس
في Q يونيو/حزيران OMMO، أُلقي القبض على زهير يحياوي، البالغ من العمر PQ عاماً، في بن عروس الواقعة في ضواحي تونس العاصمة. وكان زهير يحياوي، الذي استخدم اسماً مزيفاً هو التونسي، يُشغِّل موقع الإنترنت TUNeZINE، وهو منتدى لتبادل المعلومات حول تونس. وبحسب ما ورد اقتيد إلى وزارة الداخلية وتعرض للتعذيب قبل حبسه احتياطياً. وعندما افتُتحت المحاكمة في OM يونيو/حزيران، تقاعست المحكمة عن الدعوة إلى إجراء تحقيق في مزاعم التعذيب. ورغم هذه الانتهاكات وسواها من الانتهاكات الجسيمة للإجراءات القانونية، أُدين زهير يحياوي وحُكم عليه بالسجن مدة سنتين وأربعة أشهر (خُفضت إلى السجن لمدة سنتين عقب الاستئناف) بتهم نشر معلومات كاذبة وإساءة استخدام خطوط الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

خلفية
في العام OMMO أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً حول الاتفاقية تحت عنوان : الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب : تهديد خطير لحقوق الإنسان (رقم الوثيقة : IOR 51/001/2002).

انتهى
وثيقة عامة
للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم:
+QQ OM TQNP RRSS
منظمة العفو الدولية : N Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : http://www.amnesty.org

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : http://news.amnesty.org